

واشنطن ترعى مؤتمرًا في مصر ضد التعديلات الدستورية



15 مارس 2011

كتب: بقلم: محمد سيف الدولة

ظّم مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن- بالتعاون مع جريدة **(المصري اليوم)**- مؤتمرًا حول التعديلات الدستورية، انعقد في فندق "جراند حياة" في الفترة من 4 إلى 7 مارس.

لقد قام المؤتمر بإصدار عدد من القرارات، تمّ تسليمها إلى المجلس العسكري من قبل لجنة مصغرة مختارة، وفيما يلي نصها:

١- رفض التعديل الدستوري من حيث المبدأ، ورفض جميع الإجراءات المرتبطة به، سواء فيما يتصل بالمواد التي طلب تعديلها، والتي طلبها قبل ذلك رئيس الدولة السابق، وكذلك موعد الاستفتاء.

ويهب المؤتمر بجميع الناخبين- إذا ما أمرّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إجراء هذا الاستفتاء- الذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت بـ"لا" دون أية إضافات حتى لا يبطل الصوت.

٢- إصدار إعلان دستوري ينظّم الأوضاع السياسية في الفترة الانتقالية.

٣- انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، يشارك فيها جميع أطراف المجتمع المصري، على أن يتولّى أسانذة القانون الدستوري الصياغة النهائية لهذا الدستور، والذي يجب أن يركّز على دعم مبادئ الثورة المصرية وتحقيق الحرية والعدل الاجتماعي.

٤- انتخاب مجلس رئاسي تشارك فيه القوات المسلّحة، ويقوم بوضع خطوات تفصيلية للمرحلة الانتقالية.

٥- استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلّحة، بالتعاون مع المجلس الرئاسي، في إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، وعدم الالتزام بفترة الـ ٦ أشهر التي وضعها قيّدًا عليه وعلى الأمة لإنهاء دوره؛ وذلك حفاظًا على الثورة، ولضمان عدم تفرغ القوى المعادية للثورة من مضمونها واختطاف مكاسيها.

٦- أهمية قيام جهاز الشرطة بممارسة دوره في حفظ الأمن والاستقرار الداخلي، وإنهاء حالة الفوضى والانفلات الأمني في الشارع المصري، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على هيبة هذا الجهاز في ممارسة دوره المحصور بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما ونحن مقبلون هذا العام على دعوة الناخبين إلى الاقتراع ٤ مرات.

٧- على الرغم من أن معظم الأعراف مرتبطة بالتحول الديمقراطي تسير في اتجاه عقد انتخابات برلمانية تليها انتخابات رئاسية؛ فإن الواقع يشير إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية قبل البرلمانية؛ ضمانًا لعدم ونوب القوى المعادية للثورة مرةً أخرى، وإمعانًا في تقوية الأحزاب السياسية القائمة والجديدة.

٨- اختيار لجنة مصغرة من السادة الحضور؛ لتسليم قرارات هذا المؤتمر إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. انتهى الخبر.

ولكن يبقى لي توضيح واستفهام مشروع:

ما التوضيح فهو عن طبيعة عمل المركز وأهدافه التي تم تحديدها في صفحته على النت فيما يلي:

مساندة الاهتمام المتزايد باقتصاديات السوق الحر والمؤسسات الخاصة لدى القيادات الحكومية والمجتمع بشكل عام.

* تشجيع قطاع الأعمال الخاص على المشاركة في صناعة السياسات العامة.

* العمل على توسيع قاعدة القادرين على العمل الخاص في الدول النامية.

* تشجيع الاهتمام بالتوسع في القطاع الخاص، وتسهيل الإجراءات والقواعد المنظمة له.

* زيادة الفهم العام لدور القطاع الخاص ورجال الأعمال في النمو الاقتصادي.

* بناء جمعيات الأعمال المستقلة.

أما الاستفهام فهو؛ لماذا يهتم مركز أمريكي مماثل بقضية التعديلات الدستورية في مصر؟! وما أجندته في ذلك؟! وإلى أي مدى تم توجيه المؤتمر المذكور في اتجاه هذه الأجندة، رغم وجود عدد من الشخصيات الوطنية المحترمة؛ خاصةً أن هذا هو المؤتمر الذي تم بعده تصاعد حدة الخلاف الدائر في الساحة الوطنية حول الدستور وتعديلاته؟!

وهل يأتي هذا المؤتمر كجزء من خطة التمويل التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها من تقديم مساعدات تُقدَّر بـ 140 مليون دولار لدعم الانتقال السلمي للديمقراطية في مصر؟! وهل هذا مقبول ومشروع من قبل الضمير الوطني الثوري في مصر؟!

Seif_eldawla@hotmail.com *

www.ikhwanonline.com/80629